



Source: Human Rights Watch

بيان حول صدور تقرير محاكمة عمر الراضي في المغرب

يمكن نسب هذا البيان إلى متحدث باسم مؤسسة كلوني للعدالة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان info@cfj.org

19 سبتمبر/أيلول 2020

العلامة الممنوحة
للمحاكمة: D

التهم

إهانة القضاء

النتيجة

إدانةٌ وحُكْمٌ بأربعة أشهر سجنًا
موقوفة التنفيذ

تقرير الإنصاف

الخبيرة القانونية البروفيسورة
هانا غاري، وكلية القانون
بجامعة جنوب كاليفورنيا،
و"عيادة حقوق الإنسان الدولية"
التابعة لكلية القانون بجامعة
جنوب كاليفورنيا

راقبت "ترايل ووتش"، وهي مبادرة تابعة لـ"مؤسسة كلوني للعدالة"، محاكمة الصحفي عمر الراضي الحائز على جوائز في المغرب بتهمة إهانة القضاء. أُدين السيد الراضي وحُكْم عليه بالسجن أربعة أشهر موقوفة التنفيذ لتغريدة تنتقد قاضي استئناف لتأييده أحكاما قاسية على متظاهرين. خلص تقرير الإنصاف الذي صدر اليوم إلى أن محاكمة السيد الراضي انتهكت حقوقه في المحاكمة العادلة وحقه في حرية التعبير.

جاءت المحاكمة في سياق حملة قمع متصاعدة تشنها السلطات المغربية على من **يعبرون عن آراء سياسية معارضة على وسائل التواصل الاجتماعي**. لطالما استهدفت الحكومة السيد الراضي بسبب عمله في التحقيق في الفساد المحتمل **وانتقاده العلني للسلطات**. بعد انتهاء محاكمته بتهمة إهانة القضاء، تم اتهامه **بالمس بأمن الدولة والاعتصاب**. وتنوي ترايل ووتش مراقبة تلك المحاكمة أيضا.

قالت البروفيسورة هانا غاري التي كتبت التقرير بمشاركة طلاب في "عيادة حقوق الإنسان الدولية" التابعة لجامعة جنوب كاليفورنيا إن "هذه قضية ما كان يجب أن تُرفع في المقام الأول. على المغرب الكف عن محاكمة الصحفيين واحترام حقوقهم في حرية التعبير وممارسة الصحافة كما هو منصوص عليه في التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان". يذكر التقرير أيضا أنه من خلال "تجاهل شرط إثبات النية"، انتهكت المحكمة حق السيد الراضي في افتراض براءته، وخلصت إلى أن عدم تعاملها مع حجج الدفاع يدل على عدم النزاهة. تدعو مؤسسة كلوني للعدالة المغرب إلى التراجع عن إدانة السيد الراضي في مرحلة الاستئناف وضمان تأسيس أي إجراءات أخرى ضده بشكل صحيح يحترم الحق في المحاكمة العادلة.

الخلفية

السيد الراضي من الصحفيين الاستقصائيين الوحيدين الذين ركزوا على الأصول المالية لملك المغرب. قبل محاكمته، تقدم مرارا وتكرارا بطلب للحصول على اعتراف رسمي بوضعه كصحفي، لكنه قوبل بالرفض في كل مرة، وسبق وقيل له أن السلطات لم تجد الوثائق اللازمة في ملف طلبه. كانت التغريدة المعنية في هذه القضية تتعلق بالرد القضائي على مظاهرات حراك الريف التي دعت إلى الإصلاح الاقتصادي في المغرب، لا سيما أحكام السجن عشرين عاما في حق قادة الحراك، والتي أيدها القاضي الذي انتقده السيد الراضي.

حدد تقرير الإنصاف، الذي يستند إلى مراقبة جلسة الاستماع الوحيدة في القضية، نواقص كبيرة في محاكمة السيد الراضي، من بينها:

- لم يتطرق القاضي إلى حجة الدفاع بأن السيد الراضي، بالرغم من عدم توفره على وثائق اعتماد رسمية للصحافة، كان ينبغي محاكمته بموجب قانون الصحافة المغربي، مما يعني أن الادعاء تأخر عن الأجل الذي يفرضه قانون التقادم المطبق؛
- بالرغم من وجوب إثبات نية إهانة القضاء، اعتمد القاضي بدل ذلك على الطريقة التي ربما قد تُفهم بها التغريدة، قائلا إن "واقعة الإهانة واقعة مشينة وخطيرة إذا ثبت أن المطالب بالحق المدني (القاضي الذي انتقده السيد الراضي) اعتبرها إهانة".

حققت السلطات مع السيد الراضي في مجموعة من التهم الأخرى منذ إدانته بتهمة إهانة القضاء في 17 مارس/آذار 2020. في 22 يونيو/حزيران 2020، أفادت "منظمة العفو الدولية" أن تحليل الطب الشرعي لهاتف السيد الراضي كشف أنه استهدف ببرامج تجسس. بعد هذا الإعلان، الذي أكد المغرب أنه "ادعاء لا أساس له من الصحة"، أُلقت السلطات القبض على السيد الراضي وزميله لمشاجرة مزعومة مع مصور قناة إخبارية مؤيدة للحكومة سبق أن نشرت تقارير تدعم مقولة الحكومة بأن السيد الراضي كان يتعاون مع عملاء أجنب.

تم اعتقال السيد الراضي بعد عدة أسابيع بتهمة متعلقة بأمن الدولة والاعتصاب. وجاءت هذه التهم بعد قرابة عامين من إدانة مدير إحدى آخر الصحف المعارضة المغربية بتهمة الاعتداء الجنسي، في محاكمة وجدّ فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أنها "مضايقات قضائية مرذّها الوحيد تحقيقاته الصحفية". والسيد الراضي الآن واحد من بين عدة صحفيين مستقلين اتهمهم النظام المغربي بالاعتداء الجنسي.

خلص التقرير عن إنصاف محاكمة السيد الراضي بتهمة إهانة القضاء إلى أن "إدانة السيد الراضي قد يكون لها تأثير مخيف أوسع على حرية التعبير لدى المغاربة الآخرين". من الأهمية بمكان أن تحترم أي ملاحقات قضائية للصحفيين حقهم في حرية التعبير وحقهم في محاكمة عادلة.

للاطلاع على تحليل قانوني كامل للمحاكمة وشرح العلامة التي منحناها، يرجى الاطلاع على تقرير الإنصاف.

حول مبادرة مراقبة المحاكمات لمؤسسة كلوني للعدالة



تقوم مبادرة مراقبة المحاكمات التي أطلقتها مؤسسة كلوني للعدالة برصد وتصنيف نزاهة محاكمات الضعفاء في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الصحفيون والنساء والفتيات والأقليات الدينية والأشخاص المتليون أو المتحولون جنسيا والمدافعون عن حقوق الإنسان. ويعتمد المرصد هذه البيانات للدفاع عن الضحايا وتطوير ترتيباً عالمياً للعدالة يقيس مدى امتثال المحاكم الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.